

وظائف الصيغة الصرفية في اللغة العربية

The functions of the morphological formula in the Arabic language

د. حمزة بوجمل

المركز الجامعي - آفلو.

(الجزائر)

boudjemelhamza@gmail.com

تاريخ القبول: 2021-10-17

تاريخ الاستلام: 2021-07-06

ملخص:

استعمل علماء الصرف القدامى الصيغة الصرفية مرادفة لمصطلحات عدّة كالوزن والبنية، أما المحدثون فقد فُرقوا بين هذه المصطلحات؛ بفضل ما استجدّ في مجال الدراسات اللسانية من إجراءات منهجية، نحو: التفريق بين المنطوق والمكتوب، وبين اللغة كنظام اجتماعي صوري والتأدية الفردية لذلك النظام. ويحاول هذا المقال أن يجيب عن بعض الإشكالات المتعلقة بالصيغة الصرفية في ضوء الدرس اللساني الحديث، ما حدّها؟ وما الفرق بينها وبين ما يرادفها من مصطلحات؟ وما أهم الوظائف التي تضطلع بها وضعاً واستعمالاً؟، نحو ظاهرة الاشتراك والتكثيف الدلالي، وغيرها.

الكلمات المفتاحية: صيغة صرفية؛ وظائف؛ مشترك صرفي؛ معنى صرفي؛ تكثيف دلالي.

Abstract:

The ancient morphologists used the morphological formula synonymous with several terms such as heft and structure. Modernists have differentiated between these terms; thanks to the new methodological procedures in the field of linguistic studies, towards: differentiating between the spoken and the written, and between language as a formal social system and the individual performance of that system. This article attempts to answer some of the problems related to the morphological formula in the light of the modern linguistic lesson, what are its definitions?

What is the difference between them and the synonyms of terms? What are the most important functions that it assumes, in terms of setting and usage?, and towards the phenomenon of participation and semantic intensification.

Keywords: inflectional form; Careers; morphological subscriber; morphological meaning; Semantic intensification.

المقدمة:

تعامل النحاة العرب قديماً مع الصيغة الصرفية في ضوء نظرية الأصل والفرع التي تقيم قواعدها على المطرد من كلام العرب، وما خالف الكثرة يُردّ بشيء من التأويل إلى قواعد المطرد، أو يبقى في دائرة الشاذ الذي يُحفظ ولا يقاس عليه، وكانوا في تقرير أوزان الأبنية وصيغها لا يراعون كلّ التغيرات الصوتية والصرفية التي تعترضها دعفاً لاعتلال بعض المركبات الصوتية والمستقلات النطقية، فنجدهم لا يفرّقون بين الصيغة والميزان الصرفي من جهة، ولا يلتفتون مثلاً إلى الإبدال الحاصل لحروف العلة وتاء الافتعال، وغيرها، نحو: قال، يقول، اصطفى، ازدهر، أقام، استقام، مقيم، مستقيم، إذ قاموا بوزن أصولها التاريخية بدلاً منها على الترتيب: فعل، يَفْعُل، أَفْتَعَل، أَفْتَعَل، أَفْعَل، اسْتَفْعَل، مُفْعَل، مُسْتَفْعَل. وكان الواجب أن توزن في صورتها الصوتية الراهنة وأن يراعى الإعلال والإبدال كما روعي النقل والحذف⁽¹⁾ في الميزان، لمعرفة التغيرات الصوتية التي أصابت هذه الأبنية ونظائرها. ويتناول هذا البحث بمنهج وصفي تفسيري مفهوم الصيغة وما يميزها من الوزن والبنية، ووظائفها، ومظاهر الاشتراك فيها بين الأبواب الصرفية، إضافة إلى تجليات التكثيف الدلالي لذلك الاشتراك، والنقل الذي يُستند فيه إلى السياق وملابسات الاستعمال.

1. مفهوم الصيغة

الصَّيْغَةُ لغةً هي مثال الشيء أو صورته أو هيئته التي وُضِعَ أو سُبِكَ عليها شيءٌ آخر مرتّباً بترتيبها، وهي مصدرٌ للفعل (صاغ). والصياغة أو الصوغ "هو تهيئة على شيء على مثال مستقيم ومن ذلك قولهم: صاغ الخبيّ يصوغه صوغاً، وهما صوغان إذا كان كلُّ واحدٍ منهما على هيئة الآخر"⁽²⁾. فصاغ الشيء "يصوغه صوغاً وصياغةً: سبكه... يقال صاغ شعراً وكلاماً أي وضعه وربّبه... ويقال: صيغته الأمر كذا وكذا، أي هيئته التي بُني عليها"⁽³⁾.

أما في الاصطلاح فهي: هيئة الكلمة⁽⁴⁾ التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كلّ في موضعه⁽⁴⁾، أو هي الهيئة العارضة للفظ باعتبار الحركات والسكنات وتقديم بعض الحروف على بعض، وهي صورة الكلمة والحروف مادتها⁽⁵⁾.

وهي في تعريفات الباحثين المعاصرين⁽⁶⁾: قوالب المباني التي ترجع إلى أصول اشتقاقية وتصاغ الكلمات على أساسها. أو قوالب مجموعة من الألفاظ لا حصر لها، ترد على السنة المتكلمين بالفصحى، وتُحدّد بها المعاني الكلية أو المفاهيم العامة. وهي عندهم جزء من التحليل الصرفي ومبنى صرفيّ يمثل تلخيصاً شكلياً لجمهرة من العلامات لا حصر لها.

ويُستعمل -في الدرس اللسانيّ الحديث- مع الصيغة مصطلحان آخران⁽⁷⁾ لهما علاقة بها، وهما: البنية، والوزن أو الميزان، فالبنية هي حروف الكلمة مع حركاتها وسكناتها المخصوصة بغضّ النظر عن هيئتها، أي هي مجموع الأحرف التي تتكوّن منها الكلمة متماسكة كالجسم دون اعتبار لشكلها الخارجي، وتطلق على كلّ من الأسماء والأفعال والحروف، وقد تكون هذه البنية متصرفة ولها هيئة -حاصلة من ترتيب حروفها وحركاتها وسكناتها- تُحدّد ويصاغ عليها، فتسمّى عندئذ صيغة، وهي مبنى صرفيّ وجزء من التحليل الصرفيّ يمثل تلخيصاً شكلياً لجمهرة من العلامات لا حصر لها. أما إذا لم تتصرف وتكن لها هيئة يصاغ عليها فهي بنية وليست صيغة.

أما الميزان الصّري⁽⁸⁾ فهو معيار من الحروف يُعرف به عدد حروف الكلمة وترتيبها وما فيها من أصول وزوائد وحركات وسكنات، وما طرأ عليها من تغير في التحقق الفعلي للغة على مستوى الكلام المنطوق. فهو مبنى صوتي يباط به أمر بيان الصّورة الصّوتية التّهائية التي آلت إليها المادّة اللغوية، مثل: (ق) فعل أمر من الفعل (وقى)، وزنه: (ع)، وصيغته (أفعل)، وهو بتعبير اللسانيين المحدثين من الكلام، أما الصّيغة فهي من اللغة.

2. وظائف الصّيغة الصرفية:

تميّزت اللغة العربية بوجود الصّيغ أو القوالب الصّرفية التي تعود عليها بجملة من الوظائف؛ فهي تفيد في التوصل إلى معرفة الرّائد من الأصليّ على سبيل الاختصار؛ لأنّها تبين "حال الكلمة وما طرأ عليها من تغييرات وما فيها من أصول وزوائد بأخصر عبارة وأوجز لفظ"⁽⁹⁾. فإنّ قولك: استخراج، وزنها أو صيغتها: استفعال أخصر من أن تقول: الألف والسين والتاء والألف في استخراج زوائد.

وإنّها لا تكلفنا مادّة جديدة بل يأتي المعنى الوظيفيّ لها محمولاً على المادّة متراكباً مع الدّلالة المعجمية عن طريق صورة اللفظ الذي تتلبّس به. وذلك لأنّ كلّ لفظ له معنى لغوي يُفهم من مادّة تركيبه، ومعنى صيغيّ يُفهم من هيئته، أي: حركاته وسكناته وترتيب حروفه؛ لأنّ الصّيغة اسم من المصوغ الذي يدلّ على التصرف في الهيئة لا في المادّة؛ فالمفهوم من حروف (ضرب) استعمال آلة التّأديب في محلّ قابلٍ له، ومن هيئته وقوع ذلك الفعل في الزمان الماضي، وتوحيد المسند إليه وتذكيره وغير ذلك"⁽¹⁰⁾. وأنت تلمس ما في هذا التصريف من إيجاز في التعبير، واختصار في الأداء.

ومن وظائفها أيضاً قدرتها الفائقة على تنمية اللغة وتزويدها بمفردات "لا تحصى لتخدم المعاني المختلفة، كالفعل في أزماته الثلاثة، والحدث المجرد من الزّمان في المصادر المتنوّعة، واسم الفاعل واسم المفعول، والصّفة المشبّهة، واسم التّفصيل، واسم الزّمان، واسم المكان، واسم الآلة، والمؤنث، والمثنّى، والجمع، والمصعّر، والمنسوب"⁽¹¹⁾. وهذا ما وضّحه السيوطي في قوله: "الحروف قليلة، وأنواع المعاني المتفاهمة لا تكاد تتناهى؛ فخصّوا كلّ تركيب بنوع منها؛ ليفيدوا بالتراكيب والهيئات أنواعاً كثيرة، ولو اقتصروا على تغاير الموادّ، حتى لا يدلّوا على معنى الإكرام والتّعظيم إلّا بما ليس فيه من حروف الإيلام والضّرب؛ لمنافتهما لهما؛ لضاق الأمر جدّاً، واحتاجوا إلى ألوف حروف لا يجدونها، بل فرّقوا بين (مُعْتَق) و(مُعْتَق) بحركة واحدة حصل بها تمييزٌ بين ضدّين"⁽¹²⁾.

إنّ صيغة الكلمة أو وزنها عنصرٌ من العناصر الأساسية التي تحدّد معناها ولولا ذلك لالتبست معاني الألفاظ المشتقّة من مادّة واحدة، فالصيغة هي التي تقيم الفروق بين الكلمات وهي التي تخصّص المعنى وتحدّده، وتضطلع بوظيفة التّمييز بين الأبواب الصّرفية العامّة، والمعاني الوظيفية من أقصر السبيل⁽¹³⁾، وتفصح عن مراد المتكلّم وتوصله إلى السّامع في قولٍ مختصر وعبارة موجزة. غير أنّها قد لا تكون كافية لذلك التّخصيص أو التّحديد فتتدخل عناصر أخرى مقالية ومقامية تُزيل اللبس وتُنحج التّواصل.

وتقوم الصيغة الصرفية بوظيفة أخرى لا تقل أهمية عما سبق، وهي مساهمتها في تصنيف الكلم وإدراك وظائفه، واتخاذها وسيلة حاسمة لحدّه في السّياق⁽¹⁴⁾. وهذا الأساس هو ما تشكو من عدم وجود مثله معظم لغات العالم لتحدّد به الكلمات.

3. مظاهر الاشتراك في الصيغ الصرفية:

الاشتراك ظاهرة اقتصادية بارزة في اللغة، يتحمّل فيها المبنى الواحد أكثر من معنى أو وظيفة، ولا يقتصر على الدلالة المعجمية كما هو شائع، بل يشمل جميع المستويات اللغوية الأخرى، فالمشترك اللغوي هو "اللفظ الواحد الدالّ على معنيين مختلفين فأكثر، دلالة على السّواء عند أهل تلك اللغة."⁽¹⁵⁾ أو هو ما اتّحدت صورته واختلف معناه، على عكس المترادف، يقول سيوييه في باب اللفظ للمعاني "اعلم أنّ من كلامهم.... واتّفاق اللفظين والمعنى مختلف، نحو قولك: وَجَدْتُ عليه من المؤجدة، وَوَجَدْتُ، إذا أردت وجدان الضّالة. وأشباه هذا كثير"⁽¹⁶⁾. ويسمى المشترك "بتغطية المدلولات الاجتماعية التي تسبق المدلولات اللغوية، وتجدّ في المجتمع، حتّى تفي بمطالب الحياة والأحياء"⁽¹⁷⁾، ويعدّ مادّة صالحة للتورية والتّجنيس إذ يُوسّع من القيم التّعبيرية، ويبسط مداها اللفظي، ويفضله وُجدت أجناس كثيرة من ألوان البيان والبديع مثل التّجنيس والتّرصيع والمغالطات المعنوية. والمشارك الصيغيّ يختصّ بما تشترك فيه الأبنية من أبواب وما تحمله من وظائف، أو بعبارة أخرى اشتراك عدّة أبواب أو وظائف صرفية متباينة في صيغة واحدة، فصيغة **فَعِيل** مثلاً قد يُراد بها المصدر. مثل: الرّحيل غداً، أو المبالغة، مثل: الله سميع، أو الصّفة المشبّهة، مثل: زيدٌ كريم. ويراد به أيضاً صلاحية اللفظ لأكثر من صيغة لاختلاف معناه، أو لاتّحاد صورته مع ألفاظ أخرى خارج السّياق، أو بسبب ما يطرأ عليه من تعييرات تجميلية وتحسينية كالإعلال والإدغام، فلفظ (**تُضارّ**) مثلاً يحتمل البناء للفاعل والمفعول أي: تُضارِر، وتُضارَر، وقد اشترك اللفظان في صورة واحدة بسبب ما وقع لهما من الإدغام. ومن أهمّ الصّيغ المشتركة بين الأبواب الصرفيّة ما يلي:

1.3. صيغة مُفَعَّل:

يشترك في هذه الصّيغة بابان صرفيان هما اسما الزمان والمكان، والمصدر الميميّ، مثل: مشرب، ومذهب، و مكتر، ومسعى، فإنّها تدلّ على الحدث، وزمانه، وموضعه. وضابطها أنّها تصاغ من الثلاثي المجرد الصّحيح مفتوح العين أو مضمومها^(*) في المضارع⁽¹⁸⁾، نحو: المشرب من شرب يشرب، والمذهب من ذهب يذهب، والمهزّب من هزّب يهزّب، والمكتر من كثر يكثر، والميقظ من يقظ ييقظ^(*)، ومن معتلّ اللام مطلقاً⁽¹⁹⁾، نحو: المرعى، والملهى، والمرعى. ويظهر في هذه الصّيغة إفادتها مكان الفعل وزمانه ومصدره بضرب من الإيجاز والاختصار، ولولاها لكّرنا أن نأتي لكلّ منها بلفظ خاصّ؛ فأبديل حرف المضارعة ميمًا مفتوحة للفصل بين الاسم والفعل، وبقيت الصيغة

على حالها مفتوحة العين. وكان القياس يقتضي في مضموم العين أن تُضَمَّ أيضاً في المصدر واسمي الزمان والمكان، (مَفْعَل)، غير أنهم عدلوا عنها طلباً للخفة إلى الفتح؛ لأنه ليس في كلام العرب مَفْعَل إلا بالهاء نحو: مَكْرَمَةٌ، ومعونة^(*). كما استثقلوا الكسر مع الياء في مفعِل معتل الآخر، فاختاروا الألف وفُزُوا من الكسر إلى الفتح، نحو: المأْتَى، والمزْمَى، والمأْوَى، والمؤْوَى⁽²⁰⁾، والأمر نفسه في الناقص الواوي لاستثقالهم إِيَّاه أيضاً من باب أولى واختيارهم للفتح مطلقاً، نحو: المَعْرَى، والمُدْعَى.

2.3. صيغة مَفْعَل:

يشارك في هذه الصيغة أيضاً بابان صرفيان هما اسما الزمان والمكان، والمصدر الميمي. ويأتي اسما الزمان والمكان على هذه الصيغة من ثلاثة أفعال:

من الفعل الثلاثي الصَّحِيح مكسور العين في المضارع، نحو: المَضْرِب والمَجْلِس من ضَرَب يضرب وجَلَس يجلس. ومن الأجوف مكسور العين في المضارع، نحو: المَصِيف والمَقِيل من صاف يصيف، وقال يقيل. ومن المثال الواوي صحيح اللام، نحو: المُوْعَد، والمُوْرَد من وعد يعد، وورَد يرد.

أما المصدر فيكون في الغالب من الثلاثي المجرد على مَفْعَل، كَمَقْتَل ومَضْرَب، ومَذَهَب، وهذا ما جعل ابن الحاجب يجعله قياساً مطرداً، وذكر الرضي أن هذا القياس ليس على إطلاقه؛ "لأنّ المثال الواوي منه بكسر العين كالموْعَد والموْجَل، مصدرأ كان أو زماناً أو مكاناً، على ما ذكر سيبويه"⁽²¹⁾، إذ قال: "كلّ شيء كان من هذا فَعَل فإنّ المصدر منه من بنات الواو والمكان يبنى على مَفْعَل، وذلك قولك للمكان: المُوْعَد، والمُوْضِع... وفي المصدر: المُوْجِدَة والمُوْعِدَة..."⁽²²⁾. ويبدو هنا أيضاً التصرّف في صيغة الفعل المضارع بأقل جهد ممكن، وذلك بإبدال حرف المضارعة ميماً مفتوحة للفصل بين الاسم والفعل، وإبقاء الصيغة على حالها مكسورة العين. ومُجَل مفتوح العين من هذا الباب على مكسورها، نحو: المُوْجَل والمُوْجَل لطريان الاعتلال عليه وما بينهما من موافقة.

3.3. صيغ المفعول من غير الثلاثي:

يشارك مع اسم المفعول في صيغته، أسماء الزمان والمكان، والمصدر الميمي⁽²³⁾، قال ابن يعيش: "اعلم أنّ أسماء المكان والزمان ممّا زاد على الثلاثة بزيادة أو غيرها، فإنّهما يكونان على زنة مفعولهما وذلك كالمدخل، والمخرج، والمغار، ويشمل هذا اللفظ المكان والزمان والمصدر والمفعول"⁽²⁴⁾، ويقال بهذا عدد الصيغ المستعملة، ويُعتمد في التفريق بينها وتعيينها على السياق وملابسات الخطاب.

4.3. صيغة فاعِل:

يشارك في هذه الصيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد، والصفة المشبهة، والتسبب غير القياسي. فاسم الفاعل من الثلاثي يأتي غالباً على زنة فاعِل، سواء كان صحيحاً أو معتلاً، نحو: عالم، وأخذ، وقائل، وقاضٍ، من: علم، وأخذ، وقال، وقضى. ويصاغ من الماضي، بإحكام الألف بين الفاء والعين، وكسر عينه⁽²⁵⁾.

وتشترك معه الصفة المشبهة في هذه الصيغة، كما جاء عن سيبويه في باب: "هذا باب أيضاً في الخصال التي تكون في الأشياء): وقالوا: ناضِر كما قالوا: نَضِر".⁽²⁶⁾ وأكّد أبو حيان مجيئها على **فَاعِل**، إذ قال: "ولا التفات لقول من زعم أنّها لا تجيء على الفاعل... وقد جاءت على **فَاعِل**، ومنه: ضامر الكشح، وساهم الوجه، وخامل الذكر"⁽²⁷⁾، وظاهر القلب، وإن وصفت بالقلّة من هذا الباب⁽²⁸⁾. وخصّ بعضهم مجيئها على **فَاعِل** من الفعل المتعدي نحو: حمده فهو حامد، وصحبه فهو صاحب وركبه فهو راكب.⁽²⁹⁾

أما صيغة **فَاعِل** في النسب، فقد ذكرها سيبويه في قوله: "وأما ما يكون ذا شيء وليس بصنعة يعالجها فإنه ممّا يكون **فَاعِلاً**، وذلك قولك لذي الدرع: دارع، ولذي النبل: نايل، ولذي الثشاب: ناشب، ولذي التمر: تامر، ولذي اللبن: لابن"⁽³⁰⁾، وهي مقيدة بالسمع، كما قال ابن عصفور: "وقد يجيء على **فَاعِل**، نحو: نايل، ورامح، ودارع، ولاين، وتامر وهو موقوفٌ على السماع"⁽³¹⁾. وأيد ذلك الرضيّ في قوله: "اعلم أنّه يجيء بعض ما هو على فعّال وفاعل بمعنى ذي كذا، كتامر ولاين ودارع ونايل، ومنه عيشة راضية، وطاعم كاس... من غير أن يكون اسم فاعل أو مبالغة فيه"⁽³²⁾. وفيما يلي أمثلة يعتمد فيها على المعنى للتمييز بين هذه الأبواب:

* قول الخطيئة⁽³³⁾:

أَغْرَرْتَنِي وَرَعَمْتَ أُنْـسَكَ لَابِنٌ بِالصَّيْفِ تَامِرٌ

فإنّ صيغة فاعل في لابن وتامر دلّت على النسب، أي: ذو لبن وتمر، اعتماداً على معنى البيت، ولأنّ هذه الصيغة هنا لم تشتقّ من الفعل.

* وقولنا: الطالبُ كاتبُ الدرس: صيغة الفاعل دلّت على اسم الفاعل لأنّه مشتقّ من فعله، ودلّ على التجدد والحدوث.

* وقولنا: الرجل طاهرُ القلب: صيغة الفاعل دلّت على الصفة المشبهة لأنّها أفادت الثبات، واللزوم. قد تحقّق اشتراك ثلاثة أبواب صرفية في صيغة واحدة، إضافة إلى خروجها إلى أبواب أخرى في الاستعمال، مثل ما ورد في هجاء الخطيئة للزبيرقان بن بدر⁽³⁴⁾:

دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرْحَلْ لُبَيْعِيهَا وَأَقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي

فالطاعم والكاسي في البيت دلّا على اسم المفعول، المطعم، والمكسو. وإن كانت على صيغة الفاعل⁽³⁵⁾، وقد ذكر المفسّرون أمثلة كثيرة له من القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ﴾⁽³⁶⁾، بمعنى مدفوق. وقوله تعالى: ﴿قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾⁽³⁷⁾. بمعنى لا معصوم.

كما يتحقّق في هذه الصيغة (فاعل) وجه آخر من وجوه الاشتراك وهو اشتراك الأمر من **فَاعِل**، واسم الفاعل من الثلاثي فيها مثل: كاتب، فهي فعل أمر من كاتب، واسم فاعل من كتّبت، ولا تختلفان إلا في حرف الإعراب، وهذا الاشتراك قد يؤدّي إلى لبسٍ أو غموض إذا كان اسم الفاعل غير معرّف وموقوفاً عليه، كقولنا: عاقب كلّ مذنبٍ وقاتل⁽³⁸⁾. فإنّ (قاتل) بحاجة إلى قرينة لتعيين أحدهما.

3.5. صيغة فَعِيل:

تشارك صيغة (فَعِيل) في باين صرفيين هما⁽³⁹⁾: الصفة المشبهة وصيغ المبالغة، إذ تأتي صيغة فَعِيل للمبالغة في الأصل من الفعل اللازم فَعُل، وقد أشار إلى هذا المبرّد في سياق الحديث عن أسماء الفاعلين وما يلحقها من الزيادة للمبالغة، فقال: "أما ما كان على (فَعِيل) نحو: رحيم وعليم... والفعل الذي هو لَفْعِيل في الأصل إنّما هو ما كان على (فَعُل) نحو: كرم فهو كريم..."⁽⁴⁰⁾. وتأتي من بقية الأفعال معدولاً بها عن أسماء الفاعلين، إذا أريد بها التّكثير والمبالغة⁽⁴¹⁾، نحو: رحيم وعليم.

أما صيغة فَعِيل في باب الصفة المشبهة فتكون من الأفعال اللازمة، كقولك: زيد كريمٌ حسبُه، وشديدٌ ساعده⁽⁴²⁾، وهي تدلّ على معنى ثابت، فإن أفادت الحدوث في الحال أو المستقبل جاءت على اسم الفاعل الجارّي على المضارع الدال على الحال أو الاستقبال⁽⁴³⁾. وصرّح ابن الحاجب والرضي بأنّ مجيء هذه الصيغة في المضاعف والمنقوص اليائي أكثر كالطيب واللييب والخسيس والتقيّ والشقيّ، وهي الغالب في باب فَعُل، وأنّ مجيئها من فَعُل قليل⁽⁴⁴⁾.

3.6. صيغة مِفْعَال:

تشارك هذه الصيغة في ثلاثة أبواب صرفية، هي: المبالغة، واسم الآلة، واسم الفاعل. وهي من أكثر الصيغ استعمالاً في تكثير الشّيء وتشديده والمبالغة فيه⁽⁴⁵⁾، نحو: مَضْرَب، ومِنْحَار، ومُقْدَام⁽⁴⁶⁾، كما أنّها مَحْوَلَةٌ من اسم الفاعل⁽⁴⁷⁾. وهي أيضاً إحدى الصيغ القياسية لاسم الآلة، مِفْعَل، ومِفْعَلَةٌ ومِفْعَال⁽⁴⁸⁾، وهذه الأخيرة كأنها مأخوذة من مِفْعَل مع مدّ الفتحة، كما قال ابن مالك:

لآلةٍ من الثلاثي (مِفْعَلَةٌ) و(مِفْعَل) أو مُدَّةٌ، ومِفْعَلَةٌ⁽⁴⁹⁾.

كما "قد يُبنى -اسم الفاعل- أيضاً من أَفْعَل مِفْعَال كَمِعْطَاء، ومِهْدَاء، ومِعْوَان"⁽⁵⁰⁾. فتمثّل هذه الصيغة اسم الفاعل من الفعل المزيد بحرف.

3.7. صيغة فَعَال:

تشارك هذه الصيغة في باين صرفيين هما: المبالغة، والنّسب غير القياسي. وصيغة (فَعَال) هي من أكثر صيغ باب المبالغة، قال سيبويه: "وأجروا اسم الفاعل، إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر، مجراه إذا كان على بناء (فاعل)، لأنّه يريد به ما أراد (فاعل) من إيقاع الفعل، إلّا أنّه يريد أن يُحدّث عن المبالغة. فما هو الأصل الذي عليه أكثر هذا المعنى: فَعُول، ومِفْعَال، وفَعَال وفَعِيل"⁽⁵¹⁾، كقولك: رجل قتال، إذا كان يكثر القتل، ورجل ضراب وشتمّ.

وتأتي (فَعَال) في باب النّسب غير القياسي، للذي يكون صاحب شيء يعالجه، "وذلك قولك لصاحب الثياب: ثوابٌ، ولصاحب العاج: عَوَاجٌ، ولصاحب الجمال التي يُنقل عليها جَمَال، ولصاحب الحُمُر التي يعمل عليها حَمَار، وللذي يعالج الصّرف صَرَاف، وذا أكثر من أن يُحْصَى"⁽⁵²⁾، وهي أكثر استعمالاً في هذا الباب من صيغة

فاعل⁽⁵³⁾. والملاحظ في هذه الصيغة أنّها سماعية في التّسبب، قياسية في المبالغة، صيغت للمبالغة قياساً من الفعل فَعَلَ بسهولة ويسر وبأقل جهد ممكن، وذلك بإشباع فتحة عين الفعل فقط؛ لأنّ التّضعيف في فَعَلَ يفيد أيضاً التّكثير والمبالغة. ومُجِلت عليها صيغة فَعَّال في التّسبب؛ لأنّ طول المزاولة والمعالجة والصُّحبة تقتضي التّكثير. ومن أمثلة هذا الاشتراك كلمة: ظَلَام في قوله تعالى: ﴿ ذَلِكْ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَالِمٍ لِّلْعَالَمِينَ ﴾⁽⁵⁴⁾، فمما قيل في معناها: أنّها للكثرة أو المبالغة؛ لأنّها مرتبطة بالعباد، وفي العباد كثرة. وأنّها للنسب، أي: بذى ظلم⁽⁵⁵⁾، من باب عَطَّارٍ وَبَرَازٍ.

8.3. الصيغ المشتركة بين الأسماء والصفات:

تشارك معظم الصيغ في العربية بين الأسماء والصفات، وفي هذا السياق نكتفي بالتمثيل بصيغ الأبنية المجردة؛ لأنّها محصورة ومتفق عليها، وتكفي للتدليل على هذا النوع من المشترك، ولأنّ صيغ الأبنية المزيدة كثيرة، وليس الموضوع موضع استقصاء. فالصيغ الثلاثية تحتل قسمتها العقلية اثنتي عشرة صيغة، استعملت العرب منها عشر صيغ، شركة بين الأسماء والصفات، وأهملت اثنتين، هما: فِعْلٌ، وفِعْلٌ، الأولى منهما مهملة فلا يأتي على مثالها أيٌّ من مفردات اللغة، والثانية مختصة بالأفعال دون الأسماء والصفات، ولم يأت عليها إلا اسمٌ واحدٌ هو دُئِلَ، والراجح أنّه منقولٌ من الفعلية⁽⁵⁶⁾، وفي الجدول الموالي تمثيلٌ للصيغ العشر المستعملة⁽⁵⁷⁾:

الرقم	الصيغة	مثالها من الأسماء	مثالها من الصفات
01	فَعَلَ	فُلْسٌ	شَهْمٌ
02	فَعَلَ	جَبَلٌ	بَطَلٌ
03	فَعَلَ	كَتِفٌ	حَذِرٌ
04	فَعَلَ	عَضُدٌ	يَقُظٌ
05	فَعَلَ	سِرْبٌ	جِلْفٌ
06	فَعَلَ	عِنْبٌ	زَيْمٌ
07	فَعَلَ	إِبِلٌ	بِلِزٌ
08	فَعَلَ	فُئِلٌ	حُلُوٌ
09	فَعَلَ	صُرْدٌ	حُطَمٌ
10	فَعَلَ	عُنُقٌ	حُزُزٌ

وفيما يلي جدول آخر يمثل الصيغ المشتركة بين الأسماء والصفات في الرباعي والخماسي المجردين، وهي عشر صيغ مستعملة، ست منها للرباعي (فَعْلَلٌ، وَفَعْلَلٌ، وَفُعْلَلٌ، وَفُعْلَلٌ، وَفَعْلٌ، وَفُعْلٌ)⁽⁵⁸⁾، وأربع للخماسي (فَعْلَلٌ، وَفَعْلَلٌ، وَفُعْلَلٌ، وَفُعْلَلٌ)⁽⁵⁹⁾:

الرقم	الصيغة	مثالها من الأسماء	مثالها من الصفات
01	فَعْلَلٌ	جَعْفَرٌ	سَلْهَبٌ
02	فِعْلِلٌ	زَيْجٌ	دِفْنِسٌ
03	فُعْلَلٌ	بُرْثُنٌ	جُرْشُعٌ
04	فِعْلَلٌ	دِرْهَمٌ	هِنْبَعٌ
05	فِعْلٌ	قِمَطْرٌ	سِبْطُرٌ
06	فُعْلَلٌ	جُحَذَبٌ	فُعْدَدٌ
07	فَعْلَلٌ	سَقْرَجَلٌ	هَمْرَجَلٌ
08	فِعْلَلٌ	قِرْطَعْبٌ	جِرْذَحْلٌ
09	فَعْلَلِلٌ	قَهْبَلِسٌ	جَحْمَرِشٌ
10	فُعْلَلٌ	فُدَّعَمِلٌ	خُبُعْتِنٌ

هذه الأمثلة لا تشارك الاسم والصفة في كل الصيغ المستعملة في الأبنية المجردة دليل على إثراء اللغة بتفعيل أبنيتها الخفيفة وتحميلها الوظائف المختلفة، واستبعاد الصيغ المجهددة وعدم الإفراط في استعمال البقية الممكنة اقتصاداً وترشيداً للطاقة الذهنية للذاكرة، ومساهمة في رفع درجة الانتظام والموسيقية في اللغة، والتي تعود عليها بالانسجام وسهولة الأداء، والحفظ، والإرجاع.

كما يسهم هذا الاشتراك في وجود أجناس كثيرة من ألوان البيان والبديع مثل التحنيس والترصيع والمغالطات المعنوية⁽⁶⁰⁾، ولا شك أنّ هذا الاتفاق في الصيغ مدعاة لحدوث اللبس، والذي لا خلاص منه إلا في الاعتماد على السياق وملابسات الخطاب، بل إنّ الصيغة الواحدة قد تتلبس نفس الحروف، وتُستعمل اسماً تارة ووصفاً تارة أخرى⁽⁶¹⁾، ولا سبيل لتحديدها إلا في ظلّ السياق سابقاً ولحاقاً. ومن الأمثلة على ذلك: العَدْلُ أساس الملك. هو الحَكْمُ العَدْلُ اللطيف الخبير

هذا حَدَثٌ عظيم لا يتكرر كثيراً. هذا غلام حَدَثٌ لا يؤاخذ. فنلاحظ أنّ الكلمتين: العدل والحدث، وهما خارج السياق تصلحان للاسمية والوصفية ولا تتحدّد إحداها إلا داخل السياق.

9.3. صيغ المضارع:

تشارك الأفعال المضارعة المسندة إلى المخاطب، والغائبة (أنت، هي)، في نفس الصيغ⁽⁶²⁾، إذ نقول: أنت تقرأ، وتعرف، وتساعد وتستغفر، وهي تقرأ، وتعرف، وتساعد وتستغفر. ولا يمكن من خلال الصيغة وحدها أن نعرف إلى أيهما هي مسندة، إلا بمساعدة التركيب والقرائن السياقية بصفة عامة.

10.3. صيغة تفاعل، وتفاعل:

تتشارك في الماضي والأمر عند إسنادهما إلى أحد هذه الضمائر: الألف، والواو والتون، وإليك تمثيلها في هذا الجدول⁽⁶³⁾:

الماضي	الأمر	الماضي	الأمر
هما تَقَاتَلَا	أنتما تَقَاتَلَا	هما تَعَلَّمَا	أنتما تَعَلَّمَا
هم تَقَاتَلُوا	أنتم تَقَاتَلُوا	هم تَعَلَّمُوا	أنتم تَعَلَّمُوا
هن تَقَاتَلْنَ	أننَّ تَقَاتَلْنَ	هنَّ تَعَلَّمْنَ	أننَّ تَعَلَّمْنَ

هذه بعض الأمثلة لاشتراك الصيغ في عددٍ من الأبواب والوظائف الصرفية، مع توظيف أقلها هيئةً وأسهلها نطقاً، وهجر المستكره منها والمستقل. أضف إلى ذلك فإن هذه الصيغ عندما تتلبس بالأصوات اللغوية، قد يظهر بها بعض ما يوجب التخفيف من تعثرات نطقية ومستكرهات بنائية، فيُلجأ حينئذ إلى القيام بتعديل هذه الصيغ وإعادة توازنها بما يسمّى بالإدغام والإعلال والقلب وغيرها.

وهذه الإجراءات التوازنية قد تجعل بعض الألفاظ تشارك مع بعضها في الصورة مع الاختلاف في الصيغة تقديراً، فلا يميّز بينها عندئذ إلا بالقرائن، وقد عقد ابن جني لمثل هذا باباً في الخصائص، سمّاه⁽⁶⁴⁾: **اتفاق المصائر على اختلاف المصادر.**

4. التكتيف الدلالي:

يُعتمد لتعيين المعنى المناسب للصيغة المشتركة على القرائن المقالية والمقامية للخطاب كما مرّ بنا، وقد تكون المعاني كلّها مرادةً مقصودةً من باب التوسّع في المعنى والتكتيف الدلالي، وخاصّةً في النصوص البليغة والتي يعدّ القرآن الكريم في أعلى طبقاتها، فتؤدّي العبارة الواحدة بفضل هذا المشترك مؤدّى عبارتين أو أكثر، وإنّ هذا هو من أعلى درجات الإعجاز في اللغة. ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿يَس وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ﴾.⁽⁶⁵⁾ وقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ نَسْأَلُكَ عَلَيْهِ مِنَ الْآيَاتِ وَالذِّكْرِ الْحَكِيمِ﴾.⁽⁶⁶⁾ فقد ورد في تفسير (الحكيم) معانٍ: أوّلها أنّه بمعنى الحاكم مثل القدير والعليم أي المبالغة في الحكم، والثاني: معناه ذو الحكمة في تأليفه ونظمه، أي: صفة مشبهة، والثالث: أنّه بمعنى الميخكم، أي: فيعمل بمعنى مُفْعَل، وقد تكون كلّها مرادةً مقصودة⁽⁶⁷⁾.

ومن أمثلة التكتيف الدلالي ما ورد في قوله تعالى: ﴿لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ﴾⁽⁶⁸⁾،

إذ يحتمل الفعل **تضارّ** الصيغتين **تفاعل** و**تفاعل**، وذلك بسبب الإدغام الذي أخفى المعالم الفارقة بينهما.

وإضافة إلى الاقتصاد الحاصل بدفع ثقل التكرير بالإدغام، واشتراك الصيغتين في التعبير عن معنيين مختلفين بصورة صوتية واحدة، فإنّ القرآن الكريم يستعمل هذا المشترك استعمالاً عجيباً، تُكتف به المعاني، وتؤدّي الجملة به مؤدّى جملتين، ضمن ما يسمى بالتوسع في المعنى، فالفعل "تضارّ" في الآية السابقة، إذا اعتبرناه مبنياً للفاعل (تضارير)، "فالمفعول محذوف تقديره: لا تضارير والدّة زوجها بأن تطالبه بما لا يقدر عليه من رزق وكسوة وغير ذلك من وجوه الضرر"⁽⁶⁹⁾، وإذا اعتبرناه مبنياً للمفعول (تضارز)، كان المعنى: "لا يضارير مولوداً له زوجته بمنعها ما وجب لها من رزق وكسوة، وأخذ ولدها مع إثارها إرضاعه، وغير ذلك من وجوه الضرر"⁽⁷⁰⁾، والمعنيان مرادان، والنهي موجّه للوالد والوالدة معاً في آن واحد، ولو أريد أحدهما لُفك الإدغام وتعيّن أحد المعنيين وصار النهي لأحدهما؛ لأنّ اللغة لا تعدم وسيلة لأمن اللبس، ويدعمه سماع القراءتين بالفك، فقد روي عن ابن عباس: لا تضارير، بفك الإدغام وكسر الراء الأولى وسكون الثانية. وقرأ ابن مسعود: لا تُضارز، بفك الإدغام أيضاً وفتح الراء الأولى وسكون الثانية"⁽⁷¹⁾.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾⁽⁷²⁾، فإنّ الفعل يحتمل البناء للفاعل، "فيكون المعنى أنّه ينهى الكاتب والشهيد أن يضارّا أحداً بأن يزيد الكاتب في الكتابة أو يحرف ويأن يكتم الشاهد الشهادة أو يغيّرهما أو يمتنع من أدائها للفاعل"⁽⁷³⁾، وباعتبار الفعل مبنياً للمفعول فالنهي من أن يضارهما أحد بأن يُعتنا ويُشَقّ عليهما في ترك أشغالهما أو بالتهديد للخروج عن الصدق في الكتابة والشهادة⁽⁷⁴⁾. والمعنيان مرادان فهو ينهى عن قوع الضرر عنهما، أو صدوره منهما، ولو أراد أحد المعنيين لفك الإدغام، وفي ذلك يقول الزركشي: "قد يكون اللفظ مشتركاً بين حقيقتين أو حقيقة ومجاز ويصحّ حمله عليهما جميعاً كقوله تعالى: ﴿وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾، قيل: المراد (يضارير) وقيل (يضارز)، أي الكاتب والشهيد لا يضارير فيكتم الشهادة والخط وهذا أظهر، ويحتمل أن من دعا الكاتب والشهيد لا يضارره فيطلبه في وقت فيه ضرر وكذلك قوله: ﴿لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا﴾ فعلى هذا يجوز أن يقال: أراد الله بهذا اللفظ كلا المعنيين على القولين"⁽⁷⁵⁾.

الخاتمة:

كشف هذا المقال عن مفهوم الصيغة الصرفية بين القدامى والمحدثين في ضوء ما أفرزه الدرس اللساني من معطيات معرفية وإجراءات منهجية. وبيّن ما تظلم به من وظائف لغة واستعمالا، دلالة وتداولاً، ونوه بالاشتراك الصيغي، والتكثيف الدلالي الذي تتحملة الصيغ الصرفية في العربية، إضافة إلى مساهمتها في رفع درجة الانتظام والموسيقية، والتجنيس وبعض وظائف البيان والبديع.

ولم يتوسع في صور الاشتراك الحاصل بين بعض الصيغ في الصورة اللفظية؛ لأنه مشترك في الصورة الصوتية ومختلف في تقدير الصيغ، ولأنّ طبيعة البحث لا تسمح بهذا البسط.

ونشير في ختام هذا البحث كذلك، إلى أنّ الصيغ الصرفية، تقوم بوظائف صرفية متعدّدة ومختلفة باختلاف السياق الذي ترد فيه، وهو ما يسمّى تعدّد المعاني الوظيفية للصيغة الواحدة، فتعود عموماً على اللغة العربية بإيجاز كبير، على مستوى المفردات والتراكيب. فالإيجاز في المفردات يظهر جلياً في بعض المعاني الوظيفية التي

تؤدّيها الصيغة كالتعددية والمشاركة والطلب والصبيرة والمبالغة واختصار الحكاية...، فالفعل: حَرَجَ بنقله إلى أُخْرِجَ يصبح متعدياً، فُيَعَّرَ به عن معنى جديد غالباً ما يقتضي فعلاً آخر في اللغات الأجنبية. ولولا هذه الصيغ المتضمنة للمعاني الخاصة لاحتجنا إلى آلاف الأفعال الأخرى. وأمّا الإيجاز في التراكيب فنراه في سائر المعاني المتضمنة في الصيغ والتي لولاها لاحتجنا إلى كلمتين أو أكثر لأدائها، فقولك: انقطع الحبل، أي: أصبح مقطوعاً، وأثر الشجر، صار ذا ثمر، وليّ الحاج: قال لبيك اللهم لبيك.

الهوامش:

(1) تمام حسان، (1979م)، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة)، مصر، (د.ط)، ص: 145.

(2) أحمد بن فارس، (1979م)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ط2، ص: 322.321/3.

(3) ابن منظور جمال الدين بن مكرم (2005م)، اللسان، دار صادر، (بيروت)، لبنان، ط4، ص: 2527.

(*) ينظر: تمام حسان (1979م)، اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 144. 145.

(4) رضي الدين الأسترابادي (1982م)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق الأستاذة: محمد نور الحسن، محمد الزفاف، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، د.ط، ص: 2/1.

(5) أبو البقاء أيوب موسى الحسيني الكفوي (1998م)، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية مؤسسة الرسالة، (بيروت)، لبنان، ط2، ص: 560.

(6) ينظر: عبد الحميد أحمد يوسف هنداوي (2002م)، الإعجاز الصرّي في القرآن الكريم، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ص: 19.

وفاضل مصطفى الساقى (1977م)، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، المطبعة العالمية، القاهرة، ص: 189.

(7) ينظر: تمام حسان (1979م)، اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 144.

(8) ينظر: نفسه، ص: 145.

(9) محمد عبد الخالق عزيمة (1999م)، المغني في تصريف الأفعال، دار الحديث للنشر والتوزيع، القاهرة، ط2، ص: 35.

(10) أبو البقاء أيوب موسى الحسيني الكفوي (1998م)، ص: 716.715.

(11) فخر الدين قباوة، (1988م)، تصريف الأسماء والأفعال، مكتبة المعارف، بيروت لبنان، ط2، ص: 14.13.

(12) جلال الدين السيوطي، (1998م)، المزهرة في علوم اللغة وأنواعها، دار الكتب العلمية، (بيروت)، لبنان، ط1، ص: 276.275/1.

(13) ينظر: محمد المبارك، (د.ت)، فقه اللغة وخصائص العربية، دار الفكر، ط2، ص: 117.116.

(14) عبد الحميد أحمد يوسف هنداوي (2002م)، الإعجاز الصرّي في القرآن الكريم ص: 9.

(15) جلال الدين السيوطي، (1998م)، المزهرة، ص: 292/1.

(16) سيويوه، الكتاب (1999م)، تعليق: د إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، (بيروت)، لبنان، ط1، ص: 49 / 1.

(17) توفيق محمد شاهين (1980م)، المشترك اللغوي نظرية وتطبيقاً، مطبعة الدعوة الإسلامية، القاهرة، ط1، ص: 28.

(*) يستثنى من مضموم العين عشر أسماء جاءت أسماء الزمان والمكان منه مكسورة العين، وهي: المنسك، والمجزر، والمنبت، والمطلع، والمشرق، والمغرب، والمرفق، والمستقط، والمسكن، والمرفق، والمسجد، والمنجر. كما قد ورد بعضها بالفتح على القياس، وهو المنسك، والمطلع، والمرفق، والمخشر، وقيل: الفتح في كلّها جائز وإن لم نسمعه. ينظر: ابن يعيش، (د.ت)، شرح المفصل، تحقيق: أحمد السيد

- أحمد، مراجعة: إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (د.ط)، ص: 153/3. وركن الدين الحسن الأستراباذي، (2004م)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، (القاهرة)، مصر، ط1، ص: 313/1. 314.
- (18) ينظر: سيبويه (1999م)، ص: 89/4، ورضي الدين الأستراباذي (1982م)، ص: 181/1.
- (*) المثال البياني بمنزلة الصحيح عندهم لحنه كقولهم: مئِظ وميسر في المصدر والزمان والمكان. ينظر: رضي الدين الأستراباذي (1982م)، ص: 186/1.
- (19) ابن مالك، (1982م)، شرح الكافية الشافية، تحقيق: د عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط1، ص: 244/4.
- (*) ورد مكزوم، ومعون، شاذين مصدرًا ل: فَعَلَ ولا غيرهما، وقد جعلهما الفراء جمعاً لمكزومة ومعونة على حدّ تمرّة وتمر. ينظر: وكن الدين الحسن الأستراباذي، (2004م)، ص: 303/1.
- (20) ينظر: ابن يعيش (د.ت)، ص: 155/1.
- (21) رضي الدين الأستراباذي (1982م)، ص: 170/1.
- (22) سيبويه، الكتاب (1999م)، ص: 92.
- (23) ينظر: رضي الدين الأستراباذي (1982م)، ص: 168/1.
- (24) ابن يعيش، (د.ت)، شرح المفصل، ص: 156/3.
- (25) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ص: 287/3.
- (26) سيبويه، الكتاب (1999م)، ص: 141/4.
- (27) أبو حيان الأندلسي (1998م)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، ص: 2347/5. وينظر: السيوطي، همع الهوامع، ص: 287/3. 288.
- (28) السيوطي، همع الهوامع، ص: 287/3.
- (29) رضي الدين الأستراباذي (1982م)، ص: 39/2.
- (30) سيبويه، الكتاب (1999م)، ص: 420/3.
- (31) ابن عصفور الإشبيلي (1972م)، المقرّب، تحقيق: د أحمد عبد الستار الجوّاري، وعبد الله أمين، مطبعة العاني، بغداد العراق، ط1، ص: 409/2.
- (32) رضي الدين الأستراباذي (1982م)، ص: 86.85/2.
- (33) الخطيئة (1993م)، الديوان، برواية وشرح ابن السكّيت، دراسة وتبويب د. مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، ص: 91، والكتاب، ص: 420/3.
- (34) الخطيئة (1993م)، ص: 119.
- (35) ينظر: ابن يعيش، (د.ت)، شرح المفصل، ص: 21/3.
- (36) الآية 06 من الطارق.
- (37) الآية 43 من هود.
- (38) ينظر: تمام حسان، (2006م)، مقالات في اللغة والأدب، عالم الكتب، (القاهرة)، مصر، ط1، ص: 37/2.
- (39) ينظر: شكران حمد شلاكة المالكي (2009م)، الصبغ المشتركة بين الأبواب الصرفية، مقال بمجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، العدد: 1، المجلد: 8، ص: 110.

- (40) أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (1994م)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، مطابع الأهرام التجارية، (القاهرة)، مصر، ص: 2 / 113. 114.
- (41) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ص: 1 / 103.
- (42) ينظر: ابن يعيش، (د.ت)، شرح المفصل، ص: 3 / 122.
- (43) ينظر: نفسه، ص: 3 / 123.
- (44) ينظر: رضي الدين الأستراباذي (1982م)، ص: 1 / 147. 148.
- (45) ينظر: سيبويه، الكتاب (1999م)، ص: 3 / 424.
- (46) ينظر: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (1994م)، المقتضب، ص: 2 / 113.
- (47) أبو حيان الأندلسي (1998م)، ص: 1 / 228.
- (48) ينظر: سيبويه، الكتاب (1999م)، ص: 4 / 208-209، والرضي، شرح شافية ابن الحاجب، ص: 186.
- (49) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ص: 4 / 2249.
- (50) نفسه، ص: 2 / 1035.
- (51) سيبويه، الكتاب (1999م)، ص: 1 / 164، وينظر: شكران حمد شلاكة المالك (2009م)، (المقال)، ص: 110. 111.
- (52) الكتاب، ص: 3 / 420.
- (53) ينظر: رضي الدين الأستراباذي (1982م)، ص: 1 / 85.
- (54) الآية 182 من آل عمران.
- (55) الحسن بن محمد النيسابوري، (1996م)، غرائب القرآن و رغائب الفرقان، ط1، دار الكتب العالمية، بيروت، لبنان، ص: 2 / 320. 321.
- (56) ينظر: رضي الدين الأستراباذي (1982م)، ص: 1 / 35.
- (57) ينظر: تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ص: 2 / 34.
- (58) ينظر: ركن الدين، شرح شافية ابن الحاجب، ص: 1 / 215. 216.
- (59) ينظر: نفسه، ص: 1 / 220. 221. 222.
- (60) ينظر: توفيق محمد شاهين (1980م)، المشترك اللغوي نظرية وتطبيقاً، ص: 30.
- (61) ينظر: تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ص: 2 / 35.
- (62) ينظر: نفسه، ص: 2 / 37.
- (63) نفسه، ص: 2 / 37.
- (64) ينظر: أبو الفتح عثمان بن جني (2008م)، الخصائص، حققه: عبد الحميد هندواي، دار الكتب العلمية، (بيروت)، لبنان، ط3، ص: 1 / 466.
- (65) الآية 1-2 من يس.
- (66) الآية 58 من آل عمران.
- (67) ينظر: الرازي، (2001م)، مفاتيح الغيب في التفسير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط4، ص: 2 / 171. 172.
- (68) الآية 233 من البقرة.

- (69) أبو حيان الأندلسي، (2005م)، البحر المحيط، دار الفكر، (بيروت)، لبنان، ص: 503/2 وينظر: فاضل صالح السامرائي (2000م)، الجملة العربية والمعنى، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، (بيروت)، لبنان، ط1، ص: 174.
- (70) أبو حيان، البحر المحيط، ص: 503/2.
- (71) نفسه، 502/2.
- (72) الآية 282 من البقرة.
- (73) فاضل صالح السامرائي (2000م)، الجملة العربية والمعنى، ص: 173.
- (74) ينظر: نفسه، ص: 173، وأبو حيان، البحر المحيط، ص: 725-726.
- (75) بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (د. ت)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، (القاهرة)، مصر، (د. ط)، ص: 207/2-208.

المصادر والمراجع:

1. ابن عصفور الإشبيلي، المقرَّب، تحقيق: د أحمد عبد الستار الجوارى، وعبد الله أمين، مطبعة العاني، بغداد العراق، ط1. 1972م.
2. ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق: د عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط1، 1982م.
3. ابن منظور جمال الدين بن مكرم، اللسان، دار صادر، (بيروت)، لبنان، ط4، 2005م.
4. ابن يعيش، شرح المفصل، تحقيق: أحمد السيد أحمد، مراجعة: إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (د. ط، د. ت).
5. أبو البقاء أيوب موسى الحسيني الكفوي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية مؤسسة الرسالة، (بيروت)، لبنان، ط2، 1998م.
6. أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، مطابع الأهرام التجارية، (القاهرة)، مصر، 1994م.
7. أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، حققه: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، (بيروت)، لبنان، ط3، 2008م.
8. أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998م.
9. أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، دار الفكر، (بيروت)، لبنان، 2005م.
10. أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ط2، 1979م.
11. بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، (القاهرة)، مصر، (د. ط، د. ت).

12. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة)، مصر، (د.ط)، 1979م.
13. تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، عالم الكتب، (القاهرة)، مصر، ط1، 2006م.
14. توفيق محمد شاهين، المشترك اللغوي نظرية وتطبيقاً، مطبعة الدعوة الإسلامية، القاهرة، ط1، 1980م.
15. جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، دار الكتب العلمية، (بيروت)، لبنان، ط1، 1998م.
16. الحسن بن محمد النيسابوري، غرائب القرآن ورغائب الفرقان، ط1، دار الكتب العالمية، بيروت، لبنان، 1996م.
17. الخطيئة، الديوان، برواية وشرح ابن السكيت، دراسة وتبويب د. مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1993م.
18. الرازي، مفاتيح الغيب في التفسير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط4، 2001م.
19. رضي الدين الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق الأساتذة: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، د.ط، 1982م.
20. سيبويه، الكتاب، تعليق: د إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، (بيروت)، لبنان، ط1، 1999م.
21. شكران حمد شلاكة المالكي، الصيغ المشتركة بين الأبواب الصرفية، مقال بمجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، العدد: 1، المجلد: 8، 2009م.
22. عبد الحميد أحمد يوسف هندراوي، الإعجاز الصرّي في القرآن الكريم، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، 2002م.
23. فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية والمعنى، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، (بيروت)، لبنان، ط1، 2000م.
24. فاضل مصطفى الساقى، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، المطبعة العالمية، القاهرة، 1977م.
25. فخر الدين قباوة، تصريف الأسماء والأفعال، مكتبة المعارف، بيروت لبنان، ط2، 1988م.
26. محمد المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، دار الفكر، ط2، د.ت.
27. محمد ركن الدين الحسن الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، (القاهرة)، مصر، ط1، 2004م.
28. محمد عبد الخالق عزيمة، المغني في تصريف الأفعال، دار الحديث للنشر والتوزيع، القاهرة، ط2، 1999م.